RESEARCH ARTICLE

Geographical analysis of the crime phenomenon in Iraq and Libya (comparative study)

[a*]HATlF LAFTA FUTAIN ALGBRI. [B*]Maha Reda Mahmoud [c*] Hajir altahir mohammed lutfi

[a].Al-Muthanna University. College of Education for Human Sciences, Department of Geography/ Iraq.
[b].Ministry of Education / General Directorate of Education in Qadisiyah/ Iraq.
[c].Wadi Al-Shati University / Libya / College of Education. / Libya

ABSTRACT

Criminal behavior is one of the most dangerous social phenomena threatening human security, stability, and even life. It is behavior that is harmful Criminal behavior in Iraq and Libya represents a complex issue intertwined with numerous causes, including economic and social factors, the absence of justice, and genetic factors, which can play a role in nurturing criminal behavior when combined with other environmental and social factors acquired by criminals after birth, as well as family and familial disintegration. The manifestations of crime in both countries are diverse, ranging from money laundering, murder, antiquities smuggling, drug cultivation, child kidnappingarms trafficking, bombings, and forced evictions. Both countries suffer from fragile political and security environments following prolonged conflicts (the civil war in Libya since 2011, the US occupation of Iraq in 2003, and the rise of ISIS in 2014). The collapse of the central state has led to the spread of criminal patterns linked to the security vacuum. The study concluded that both countries suffer from multiple forms of crime that threaten security and stability within each country and represent an inevitable result of the activities of criminal organizations, the absence of legitimacy and corruption in government institutions, the weakness of the rule of law, the threat to state and societal institutions, and the violation of national sovereignty.

Keywords: **Geographical analysis, Iraq, Libya, criminal behavior, manifestations of criminal behavior, causes of criminal behavior**

مقالة بحثية

التحليل الجغرافي لظاهرة الجريمة في دولتي العراق وليبيا (دراسة مقارنة)

[1] هاتف لفته فتين ، [2] مها رضا محمود ، [3] هاجر الطاهر محمد لطفي

[1]جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية. العراق [2]وزارة التربية / المديرية العامة لتربية القادسية.العراق [3]جامعة وادي الشاطي / ليبيا / كلية التربية/ ليبيا

الملخص: يمثل السلوك الإجرامي في العراق وليبيا قضية معقدة تتشابك فيها العديد من الأسباب منها أسباب اقتصادية واجتماعية وغياب العدالة والعوامل الوراثية يمكنها أن تؤدي دوراً في تغذية الروح الاجرامية إذا ما تظافرت معها عوامل بيئية واجتماعية أخرى يكتسبها المجرم بعد ولادته من محيطه، فضلاً عن التفكك الأسري والعائلي. وتتعد مظاهر الجريمة في الدولتين فتتراوح بين غسيل الأموال، والقتل وتهريب الاثار وزراعة المخدرات وخطف الأطفال والاتجار بالسلاح والتفجيرات والاخلاء القسري. وتعاني الدولتين من بيئات سياسية وأمنية هشة بعد صراعات طويلة (الحرب الأهلية في ليبيا منذ 2011، والاحتلال الأمريكي للعراق 2003 ثم تنظيم داعش الارهابي عام 2014)، أدى انهيار الدولة المركزية إلى تفشي أنماط إجرامية مرتبطة بالفراغ الأمني.

توصل البحث الى ان الدولتين يعانوا من تعدد مظاهر الجريمة الذي يهدد الامن واستقراره داخل كل من الدولتين ويمثل نتيجة حتمية لأنشطة المنظمات الاجرامية وغياب الشرعية والفساد في المؤسسات الحكومية وضعف سلطة القانون وتهديد مؤسسات الدولة والمجتمع واختراق السيادة الوطنية ويمكن الحد من مظاهر الجريمة داخل الدولتين من خلال تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، وتطوير سياسات تنموية تستهدف المناطق الأكثر إجرامًا وتفعيل القوانين الرادعة مع معالجة الأسباب الجذرية مثل الفقر والبطالة، وتعزيز مستوى الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي والأمني لدى ابناء المجتمع العراقي والليبي .

الكلمات المفتاحية : التحليل الجغرافي ، العراق ، ليبيا ، السلوك الاجرامي ، مظاهر السلوك الاجرامي ، أسباب السلوك الاجرامي

Received 7/8/ 2025; accepted 14/9/ 2025.
Available online 4/1/2026

* Corresponding author.
E-mail addresses: hatif.lafta@mu.edu.iq mahareda960@gmail.com h.Lutfi@wau.edu.ly
https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1010
2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة :

يعد السلوك الإجرامي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد الكيان البشري في أمنه، واستقراره، بل وحياته سلوك ضار بالفرد والمجتمع ، ويعد خروجاً عن القوانين والأعراف الاجتماعية ولا يعد الحدث جانحاً إلا إذا اتصفت أفعاله بالاستمرار واثبات على هذا النمط من السلوك، فالجنوح ظاهرة اجتماعية قانونية ونفسية.

يُمثل العراق وليبيا حالتين حرجتين لدول شهدت تحولات سياسية كبيرة وصراعات في العقود الأخيرة. فقد شهد العراق غزوًا بقيادة الولايات المتحدة عام 2003 وما تلاه من احتلال، أعقبه عنف طائفي وصعود تنظيم داعش، بينما واجهت ليبيا حالة من عدم الاستقرار المستمر منذ الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011. وقد خلقت هذه السياقات بيئات ازدهر فيها السلوك الإجرامي بأشكال مختلفة.

مشكلة البحث :

بينت مشكلة البحث على السؤال الآتي: **ما مظاهر السلوك الاجرامي لكلتا الدولتين ؟ وما اسباب اتساع مظاهر السلوك الاجرامي في العراق وليبيا ؟**

فرضية البحث :

انطلاقاً من مشكلة البحث يفترض الباحثان الفرضية الآتية :

(ثمة وجود مظاهر للسلوك الاجرامي في دولتي العراق وليبيا ، فضلاً عن وجود اسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية للسلوك الاجرامي لكلتا الدولتين) .

اهداف البحث :

جاءت اهداف البحث من خلال تركيزه على الامور الهامة الآتية :

1. ماهية السلوك الاجرامي ومظاهره.
2. تحليل مظاهر السلوك الإجرامي في كلا الدولتين ، ودراسة آثاره المتعددة على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.
3. توضيح أسباب تعدد مظاهر السلوك الاجرامي في العراق وليبيا .
4. بيان اهم الاثار التي تتركها مظاهر السلوك الاجرامي في الدولتين .
5. . توضيح اهم الاساليب الوطنية لمواجهة مظاهر السلوك الاجرامي في الدولتين .

اهمية البحث :

تكمن أهمية البحث العلمية لمساعدة متخذي القرار لكلتا الدولتين في اتخاذ القرارات المناسبة للحفاظ على سلامة افراد المجتمع من مظاهر السلوك الاجرامي ، فضلا عن مساهمته في فهم عمليات الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية وعلاقتها بالمتغيرات المكانية التي تساعد وتسهل تركيز وانتشار السلوك الاجرامي ضمن حدود البحث المكانية . فضلاً عن وضع الاستراتيجيات الوطنية وتقديم المقترحات المناسبة لمواجهة السلوك الاجرامي لكلتا الدولتين.

حدود البحث:

تمثلت الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بدولتي العراق وليبيا ، أذ يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا والجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي ويشترك مع الدول المجاورة العربية بحدود جغرافية إدارية تمثل الحدود الشمالية للدولة مع الدولة التركية ، ولها حدود إدارية مع ايران من جهة الشرق والمملكة العربية الاردنية والدولة السورية من جهة الغرب اما المملكة العربية السعودية ودولة الكويت من جهة الجنوب ويقع مكانياً بين دائرتي عرض(6 29ْ . 27 37ْ) شمالاً وبين قوسي طول (39 38 . 36 48) شرقاً ، الخريطة (١) وبمساحة كلية تبلغ (435052)كم2، ، فيما تمتد حدود دولة ليبيا تتمثل التي تقع شمال قارة افريقيا التي تمثل قسم من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط حدودها الشمالية ، اما حدودها الجنوبية فتمثلها دولتي تشاد والنيجر ، ومن الشرق والجنوب الشرقي فيحدها مصر والسودان ، ومن الغرب والجنوب الغربي تحدها دولتي تونس والجزائر، خريطة(2)،تبلغ مساحة ليبيا (1759540) كم٢، وتتحدد حدود الدراسة زمانيا للمدة (2014- 2024) مع التطرق لبعض الاحداث التاريخية قبل هذه المدة التي تخدم توجهات الدراسة واهدافها.

منهج البحث :

أعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة المدروسة ووصف الجوانب المكانية لها ، كما تم استخدام المنهج التحليلي واستخدام التحليل السببي (التأثيري) للتعرف على الأسباب المؤدية في تباين ظاهرة السلوك الاجرامي في العراق وليبيا واستخدم المنهج الوظيفي لبيان الاساليب لمواجهة اخطار السلوك الاجرامي في العراق

وليبيا .

هيكلية البحث :

تكون البحث من ثلاث مباحث تمثل المبحث الأول في دراسة التأصيل المفاهيمي للسلوك الاجرامي ومظاهر السلوك الاجرامي ، فيما ركز المبحث الثاني على توضيح حجم السلوك الاجرامي ومظاهره في العراق وليبيا ، أما المبحث الثالث ركز على دراسة أسباب السلوك الاجرامي في دولتي العراق وليبيا والاثار الناتجة عنه، وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات والتي قد تسهم في معالجة هذه الجرائم في كلتا الدولتين .

الخريطة (1) الموقع الجغرافي للعراق

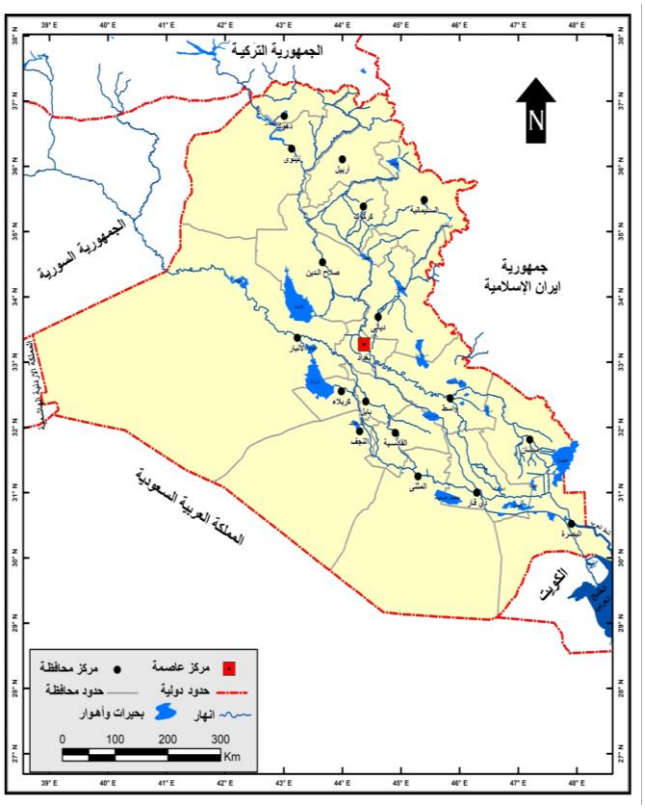

المصدر: الباحثين بالاعتماد على: ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي، ط1، دار الشرق الأوسط العربي، بيروت2016، ص13

الخريطة (2) الموقع الجغرافي لدولة ليبيا

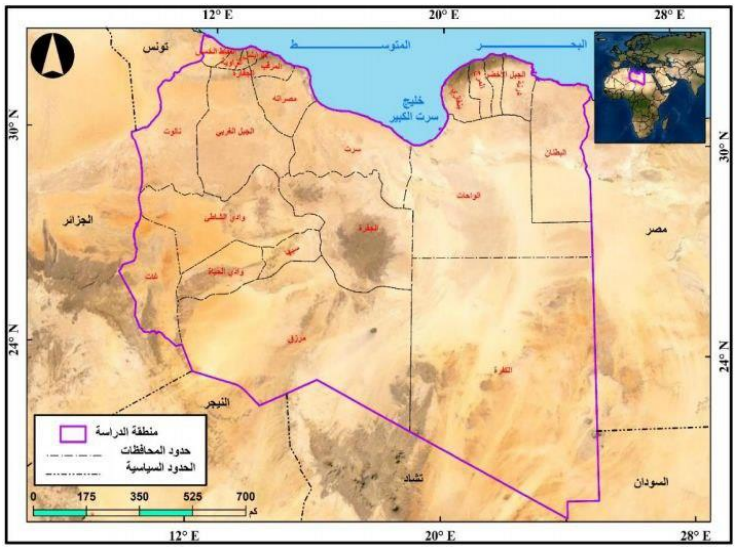

المصدر : سفارة دولة ليبيا بكندا، متاح على الرابط التالي

https://tinyurl.com/bdzhmv6

المبحث الأول :.

التأصيل المفاهيمي للسلوك الاجرامي واهم مظاهره :

اولاً . مفهوم السلوك الاجرامي : يعرف السلوك **لغاً** يُشتق لفظ "السلوك" من الجذر الثلاثي "سَلَكَ"، الذي يعني الطريق أو المسلك، ويُقال: "سلك طريقًا" أي سار فيه السلوك" هو السير أو التصرف الذي يتبعه الإنسان أو الحيوان في حركته وأفعاله. السَّلَكُ: الطريق، وسَلَكَ الطريقَ يسْلُكُه سُلُوكًا: مَشَاهُ ([1]، ص245).

اما اصطلاحاً هو نمط الأفعال والتصرفات التي يعبّر بها الفرد عن انتمائه الاجتماعي وقيمه المكتسبة يعد مفهومًا متعدد الأبعاد، ويختلف تفسيره حسب المنظور العلمي، لكنه في النهاية يعكس تفاعل الكائن الحي مع محيطه ([2]، ص23).

وفيما يخص مفهوم الجريمة الاجرام **لغاً** :الجريمة **لغة** من فعل جرم ، بمعنى تعدى ، ويقال جرم يجرم جرما ، وأجرم اجراماً ، فهو مجرم ، وجرم عليهم جريمة ، أي جنى عليهم جناية ، فالجارم : الجاني ، والمجرم ، الجريمة من جرم ، فيقول جرم : أذنب ، ويقال : جرم نفسه وقومه ، وجرم عليهم وإليهم : جنى جناية ([3]،ص412-413) ، اما **اصطلاحاً** : أنها فعل أو امتناع يقرر له المشرع جزاء جنائياً ، سواء كان هذا الجزاء ، عقوبة أو تدبيراً وقائياً [4،ص24]

اما **مفهوم السلوك الاجرامي** : هو سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية

التي وضعت لها الجماعات جزاءات سلبية ذات طابع رسمي ، كما يعني خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه القانون وقد يكون هذا الخطأ ضد شخص معين أو ضد مجموعة من الأشخاص، وهو أي سلوك مضاد للمجتمع وموجه ضد المصلحة العامة ونوع من انواع السلوك الشاذ [[5]، ص222] .

ثانياً. مظاهر السلوك الاجرامي

1. الجنايات العنيفة :

هي جرائم تقع على الانسان بواسطة أفعال تتصف بالشدة والقسوة بغية الحاق اذى بنفسه او ذويه تتسم بالعنف كرد فعل بدائي كارتكاب جريمة القتل في حالة الغضب والهياج الشديد ويمكن تقسيمها الى نوعين قسم يرتكب بواسطة العنف مثل السرقة تحت تهديد السلاح قوسم يتصف بالعنف بحد ذاته مثل القتل والاغتصاب والايذاء الجسدي بشتى صوره ، فضلاً عن انها الأفعال التي تقترن بالاعتداء على الانسان وممتلكاته لغايات متعددة منها الحصول على المال او تحقيق أغراض سياسية ([6]،ص7).

2. الجرائم الاقتصادية :

هي كل الأفعال او الامتناعات التي من شأنها الاضرار بأسس حماية النظام الاقتصادي للدولة وسياستها الاقتصادية وهي من الجرائم المتعلقة بالمعاملات المالية منها الاعتداء على الأموال وعلى المجتمع وعلى النظام العام وتشمل جرائم الاقتصادية (جريمة الغش ، جريمة خيانة الأمانة ، جريمة الميسر القمار ، جريمة منع الزكاة ، جريمة الكيل والميزان ، جريمة الاحتكار جريمة التستر التجاري ، جريمة الشركات ، جرائم الاستثمار جريمة تزوير العلامة التجارية ، الجرائم المصرفية ، جرائم غسيل الأموال) ([7]،ص618-619).

3. الجرائم ضد الممتلكات: هي الجرائم التي تُرتكب ضد الممتلكات الخاصة أو العامة، وتشمل أي فعل غير قانوني يتضمن السرقة، التخريب، التعدي على ممتلكات الآخرين، أو أي انتهاك يُسبب ضررًا ماديًا أو معنويًا للممتلكات. تُعد هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعًا في العديد من الدول، وتختلف عقوباتها حسب القوانين المحلية وطبيعة الجريمة وشدتها ومن انواع جرائم الممتلكات هي السرقة و السلب والتخريب والاحتيال و السطو وحرق الممتلكات عمدًا والتعدي على الأراضي (8، ص88) .

ثالثاً. خصائص السلوك الاجرامي :

وهناك سبع خصائص لابد من توافرها للحكم على السلوك بأنه سلوك إجرامي، وهذه الخصائص هي ([9] ، ص13)

1. السلوك الإجرامي يؤدي إلى إحداث الضرر بالمصالح الفردية الاجتماعية أو بهما معا، وهذا هو الركن المادي للجريمة.

2. لابد أن يكون السلوك الإجرامي محرما قانونا ومنصوص عليه في قانون العقوبات.

3- وجود إكراه يؤدي إلى وقوع الضرر ، سواء كان ايجابيا أم سلبيا، عمدا أم غير متعمد.

4- يتوفر في السلوك الإجرامي الوعي التام من قبل الجاني حتى يكون مسؤولا عنه، وهذا السلوك الذي يرتكبه الفرد أو يرتكبه الطفل أو المجنون.

5- التوافق بين التصرف والقصد الجنائي.

6- توافر العلاقة المسببة بين الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف حتى يمكن تجريمه، فالجاني لا يسأل عن نتيجة فعله إلا إذا كانت هنالك رابطة سببية بين الفعل والنتيجة ، وهي الرابطة التي تربط بين فعل الجاني وجرمه حتى يسأل عنه.

7- النص على عقوبة الفعل المحرم قانونا وهذا الشرعية الذي يقرر انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

المبحث الثاني : حجم السلوك الاجرامي ومظاهره في العراق وليبيا

اولاً. حجم السلوك الاجرامي في العراق

يعاني العراق من انتشار الجريمة، فقد احتل وفق مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، الذي اصدرته اخيراً منظمة الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات المرتبة الثامنة من بين 193 دولة عالمياً في مؤشر الجريمة، وجاء العراق وفق المؤشر في المرتبة الثانية من بين 46 دولة في قارة اسيا، وفي المرتبة الأولى من اصل 14 دولة بمنطقة غرب اسيا، خلال عام 2023 مقارنة بعام 2021 ، وكشف المؤشر، عن ان درجة الاجرام في العراق خلال عام 2023 بلغت 7.13 درجة، مقارنة بعام 2021 ، أذ بلغت حينها 7.05 درجة، بينما تضمنت أنواع الجريمة المنظمة المنتشرة في العراق العديد من القضايا، وتصدرت المراتب الاولى جرائم الإتجار بالبشر وتهريبه، والابتزاز، والتجارة بالسلع المقلدة،

وتجارة الأسلحة والمخدرات ويرهن معنيون تنامي هذا النوع من الجرائم بأسباب عديدة اهمها البطالة والفقر وتفشي السلاح المنفلت والمخدرات مشددين على ضرورة ضبط الحدود والعمل اكثر على مكافحة المخدرات والمافيات التي تقف خلف هذه التجارة .

يتضح من الجدول (1) ان عدد الجرائم في محاكم الجنح بلغ إجمالي عدد الجنح في العراق للمدة من(2014. 2024) لأنواع الجنح كافة (802878) جنحة . تباينت مستويات الجنح بحسب الأنواع والسنوات ارتفاعا وانخفاضا فبحسب السنوات لحظنا أن أعلى الأعداد تركزت بسنة 2014 وأدنى الأعداد في عام 2020 ، بالتفصيل الوارد لاحقا . أكثر أنواع الجنح هي جنح المرور وأدناها جنح لعب القمار على التفصيل المبين لاحقا تزايد معدلات الجنح قياسا بالسكان بشكل عام سنويا . اما الجرائم في محاكم الجنايات من حيث أعداد الجرائم فقد بلغ إجمالي عدد الجرائم في محاكم الجنايات للسنوات (2014 . 2024) بلغ (297 ، 311) جريمة.

الجدول (1) عدد الجرائم المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى دولة العراق للمدة (2014.2024)

السنة	جنايات	جنح	مخالفات	المجموع
2014	71469	19205	4526	95200
2015	78877	25504	5203	95200
2016	72993	23690	5061	190400
2017	60646	25180	5104	380800
2018	81792	29721	6671	761600
2019	95692	35931	8390	1523200
2020	17760	11427	1332	3046400
2021	23729	6811	1524	6092800
2022	28570	5634	3189	12185600
2023	39532	35890	1620	24371200
2024	95795	34980	1790	48742400
المجموع	666855	253973	44410	97484800

المصدر . جمهورية العراق ، التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لعام 2024 . وزارة الداخلية ، التقرير السنوي ، منظمة رصد الجرائم في العراق للسنوات (2014، 2017، 2021، 2024) .

. نادية جميل عاشور ، ارقام ومؤشرات لجرائم الجنايات والمخالفات للمدة (2017.2021) ، مجلس النواب ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، 2023.

اما التوزيع النوعي للسلوك الاجرامي في العراق يتضح من الجدول (2) ان عدد الجرائم المسجلة في محكمة الجنايات والاحداث في العراق بلغ الإجمالي (12290) جريمة ، تتوزع ما بين جرائم خطيرة مثل الإرهاب والقتل وجرائم اقل حدة مثل القذف والسب ، اما الجرائم الأكثر انتشاراً في العراق هي جرائم الإرهاب بلغ عددها (4162) جريمة وبنسبة 33.9% من اجمالي الجرائم في العراق ، اما الجرائم الأقل انتشاراً هي البغاء والقذف والسب وضم الطفل بلغ عددها على التوالي (31، 64، 82) وبنسبة على التوالي (0.25، 0.52، 0.67 %) من اجمالي الجرائم في العراق .

الجدول (2) التوزيع النوعي للجرائم المرتكبة في العراق في محاكم الجنايات والاحداث لعام 2024

نوع الجريمة	عدد الجرائم	النسبة
جرائم المخدرات	878	7.1
جرائم الرشوة	176	1.4
جرائم الاختلاس	192	1.5
جرائم الحرق المتعمد	95	0.7
الاغتصاب وهتك الاعراض	385	3.1
جرائم القتل بانواعه	1655	13.4
التعذيب المفضي الى الموت	635	5.1
جرائم الايذاء الشديد	214	1.7
جرائم الخطف	342	2.7
جرائم التهديد	154	1.2
جرائم السرقة بكل أنواعها	2103	17.1
جرائم الإرهاب	4162	33.8
جرائم متفرقة	976	7.9
ضم الطفل	82	0.66
الايذاء بأنواعه	146	1,3
القذف والسب	64	0.5
البغاء	31	0.2
المجموع	12290	%100

المصدر : وزارة الداخلية . التقرير السنوي ،منظمة رصد الجرائم في العراق للسنوات (2014، 2017، 2021، 2024) .

ثانياً. حجم السلوك الاجرامي في ليبيا :

أن الجريمة قد أخذت في هذا المجتمع أبعاداً خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره ، فارتفعت معدلات الجريمة والإجرام والعنف وخاصة الجرائم الجنائية التي تجاوزت كل المعايير فقد أصبح مألوفا لدينا أن نسمع بجرائم غير مسبوقة في المجتمع بحكم خصوصيته الدينية والثقافية كالاغتصاب وجرائم النصب والاحتيال والرشوة التي مست كل المؤسسات الاجتماعية تقريبا ، وهناك فنوناً من الجرائم الجنائية ترتكب يومياً أمام مرأى ومسمع الجميع ، بل نفاجأ بجرائم غير مسبوقة أبشع من سابقتها في ظل تراخي الجهات المختصة بتطبيق القانون، فتصاعدت الجرائم والانحرافات السلوكية - كماً وكيفاً - وأصبحت أمراً واقعاً حتماً ، وللأسف الشديد فأخبارها بكل تفاصيلها ومجرياتها، تحتل حيزاً كبيراً في مختلف وسائل الإعلام، سواء كانت المقروءة أو المرئية أو المسموعة فالتقرير السنوي عن الجريمة 2013 م ، الصادرة عن الإدارة العامة للبحث الجنائي بوزارة الداخلية يدل على أن الجرائم المسجلة على مستوى ليبيا في تزايد رغم الجهود المتواضعة التي يبذلها رجال الأمن في مكافحتها . وللتدليل على مدى تنامي الظاهرة نذكر أنه قد تمكن جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية ، من رصد جداول مقارنة يبين إجمالي الجرائم المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى ليبيا، خلال المدة من عام 2011 إلى 2023 ، وكانت الزيادة في الأعداد خلال السنوات المختارة والمحصورة رهيبة جداً وتشكل أرقاماً خيالية ([10]، ص412)

يتضح من الجدول (3) أن الجرائم المسجلة على مستوى ليبيا في تزايد رغم الجهود المتواضعة التي يبذلها رجال الأمن في مكافحتها . وللتدليل على مدى تنامي الظاهرة نذكر أنه قد تمكن جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية ، من رصد جداول مقارنة يبين إجمالي الجرائم المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى ليبيا، خلال المدة (2014. 2024) ، وكانت الزيادة في الأعداد خلال السنوات.

الجدول (3) عدد الجرائم المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى دولة ليبيا للمدة (2014.2024)

السنة	جنايات*	جنح*	مخالفات*	المجموع
2014	670	16579	324	17573
2015	715	30230	18115	19587
2016	1870	19735	5455	27060
2017	1802	39910	3540	45252
2018	2150	45540	4820	52510
2019	2696	53261	6262	62219
2020	813	12825	3866	17504
2021	32718	17672	609	50999
2022	1884	28175	3930	33989
2023	5790	68452	3462	77704
2024	6680	2872	3665	13217
المجموع	57788	335251	54048	417614

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على : . وزارة الداخلية ، رصد الجرائم في ليبيا ، التقرير السنوي لعام 2024 ، صفحات متفرقة .

اما التوزيع النوعي لحجم السلوك الاجرامي في ليبيا فيتضح من الجدول (4) تتنوع مظاهر السول الاجرامي في ليبيا ما بين المليشيات المسلحة والاعتداءات والاعتقالات وغيرها ، أذ يهيمن الجزء الأكبر من هذه الجرائم هو جريمة الاتجار بالأسلحة ، أذ شكلت نسبة (78.3%) ، اما اقل الجرائم هي المقابر الجماعية أذ شكلت نسبة (0.01%) .

الجدول (4) التوزيع النوعي للجريمة في ليبيا لعام 2024

السلوك الاجرامي	حجم الجريمة	النسبة %
المقابر الجماعية	15	0.01
الميلشيات المسلحة	516	0.6
الاعتداءات المباشرة	691	0.9
الخطف والاختفاء القسري	90	0.1
الاعتقالات التعسفية	50	0.06
الاعتقالات قصيرة الأمد	57	0.07
القتل غير المشروع	447	0.5
انتهاكات ضد النوع الاجتماعي	68	0.08
ترهيب المجتمع المدني	77	0.1
انهيار سدي درنة	3252	4.2

الانتهاكات لجرائم الحرب	11300	14.7
انتشار الأسلحة والاتجار بها	60000	78.3
المجموع	**76563**	**%100**

المصدر : ـ وزارة الداخلية ، رصد الجرائم في ليبيا ، التقرير السنوي لعام 2024 ، صفحات متفرقة .

ثانياً ـ مظاهر السلوك الاجرامي لدولتي العراق وليبيا

1. مظاهر السلوك الاجرامي في العراق: تتعدد مظاهر السلوك الاجرامي في العراق الى الانواع الآتية :ـ

أ. **الجريمة المنظمة ونشاط الميليشيات:** أتاح الفراغ الأمني الذي أعقب غزو عام ٢٠٠٣ فرصًا غير مسبوقة للجماعات الإجرامية المنظمة في العراق أدى تفكيك مؤسسات الدولة إلى خلق فراغ في الحكم سرعان ما ملأته الميليشيات المسلحة المتورطة في أعمال إجرامية متنوعة وقد سيطرت هذه الميليشيات على الأراضي والموارد الاقتصادية، وانخرطت في عمليات ابتزاز للحماية، وعمليات تهريب، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة ان الميليشيات أنشأت أنظمة متطورة لتوليد الإيرادات تمزج بين السيطرة السياسية والأنشطة الإجرامية، مما أدى إلى نشوء هياكل حوكمة ظلية تُقوّض الدولة المركزية ويمثل هذا التشويش بين الجهات السياسية الفاعلة والمنظمات الإجرامية تحديًا كبيرًا لجهود بناء الدولة (11، ص55) .

ب . **الفساد والاستيلاء على الدولة** : لقد ترسخ الفساد المنهجي بعمق في نظام الحكم في العراق بعد الغزو. وقد أبرز تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٣ أن الفساد في العراق ينتشر على مستويات متعددة، من الرشوة البسيطة إلى الفساد الكبير الذي يشمل كبار المسؤولين والعقود الكبرى، لا سيما في قطاع النفط وتشابك السلطة السياسية والمصالح الاقتصادية قد أوجد نظامًا تُحوّل فيه الموارد العامة بشكل منهجي عبر شبكات معقدة من المحسوبية وقد أصبح هذا الشكل من الاستيلاء على الدولة سمةً سائدة في الاقتصاد السياسي العراقي ، أذ تُقدّر خسائر عائدات النفط بسبب الفساد بنحو ٤٥٠ مليار دولار منذ عام2003 ([12]، ص41) .

ج . **الاختطاف والابتزاز:** برز الاختطاف طلبًا للفدية كنشاط إجرامي مربح في العراق تتراوح عمليات الاختطاف بين عمليات اختطاف انتهازية وعمليات منظمة للغاية تستهدف أصحاب الأعمال الأثرياء وأفراد عائلاتهم والعمال الأجانب وتُستخدم هذه الأنشطة كمصدر دخل وأدوات للترهيب السياسي بين عامي 2014 و 2022، بلغ متوسط حالات الاختطاف الموثقة أكثر من 1200 حالة سنويًا، مع وجود عدد أكبر بكثير لم يُبلّغ عنه خوفًا من الانتقام كما انتشرت مخططات الابتزاز ،أذ أُجبرت الشركات على دفع رسوم حماية للعمل في مناطق عديدة (12،ص45).

د . **الاتجار بالمخدرات وتعاطي المواد المخدرة:** أصبح العراق بشكل متزايد بلد عبور لتهريب المخدرات وخاصةً الكبتاغون والكريستال ميثامفيتامين وأن "سهولة اختراق الحدود إلى جانب ضعف إنفاذ القانون، سهّلا نقل المخدرات عبر العراق إلى أسواق الخليج أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن "ضبطيات المخدرات في العراق زادت بنسبة 300% بين عامي 2018 و2023، مما يشير إما إلى تحسن في عمليات الضبط أو إلى زيادة هائلة في حجم الاتجار، أو كليهما كما ارتفع تعاطي المخدرات محليًا بشكل ملحوظ ، أذ " بلغ ما يُقدر بنحو 8% من البالغين عن شكل من أشكال تعاطي المخدرات ([13]،ص114).

2. مظاهر السلوك الاجرامي في ليبيا : وفيما يخص مظاهر السلوك الاجرامي في دولة ليبيا فهي تتعدد الى المظاهر الآتية :ـ

أ. **الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:**أصبحت ليبيا مركزًا رئيساً لعمليات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التي تستهدف أوروبا ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، "تعمل شبكات التهريب في ليبيا بدرجات متفاوتة من التنظيم بدءًا من عمليات صغيرة النطاق ووصولًا إلى شبكات إجرامية دولية متطورة تنقل آلاف المهاجرين، أن "تهريب المهاجرين يُمثل أحد أكبر الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة في ليبيا، ويُقدر أنه يُدرّ ما بين 450 و765 مليون دولار سنويًا وغالبًا ما تنطوي هذه العمليات على إساءة معاملة المهاجرين بشكل ممنهج بما في ذلك الاحتجاز في ظروف غير إنسانية، والابتزاز، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي سنويًا.

ب . **الجماعات المسلحة والحوكمة الجنائية**: أدى انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا ما بعد القذافي إلى خلق بيئة تتشابك فيها الأنشطة الإجرامية والسياسية بشكل عميق وأن الجماعات المسلحة في ليبيا تعمل في آن واحد كجهات أمنية، وجهات فاعلة سياسية، ومنظمات إجرامية، تسيطر على الأراضي وتستخرج الموارد بوسائل قانونية وغير قانونية وأن "حوالي 70% من الجماعات المسلحة تمارس نشاطًا اقتصاديًا إجراميًا لدعم عملياتها ومكافأة أعضائها وتتراوح هذه الأنشطة بين الابتزاز المالي والحماية والسيطرة على طرق التهريب والأعمال التجارية القانونية ([14]، ص67).

ج . **سرقة النفط وتهريب الوقود**: أصبحت موارد ليبيا النفطية بؤرةً للنشاط الإجرامي أن "التزويد غير القانوني بالنفط والسرقة من الأنابيب، وتهريب الوقود المدعوم، تُمثل أعمالًا إجرامية كبرى تحرم الدولة من إيرادات حيوية وفقًا للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، يُكلّف تهريب الوقود الدولة الليبية ما يُقدّر بـ 750 مليون دولار سنويًا وتُشير الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل إلى أن "شبكات إجرامية مُتطوّرة تنقل الوقود الليبي المُدعّم إلى الأسواق الأوروبية عبر الطرق البحرية، وغالبًا ما يتم ذلك بتواطؤ من مسؤولين.

د. **انتشار الأسلحة والاتجار بها**: أدى انهيار نظام القذافي إلى تبديد مخزونات هائلة من الأسلحة، مما أدى إلى ازدهار أسواق الأسلحة غير المشروعة. وتشير أبحاث مسح الأسلحة الصغيرة إلى أن "ليبيا أصبحت مصدرًا رئيسيًا للأسلحة غير المشروعة المتدفقة إلى مناطق النزاع في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل تهريب الأسلحة من ليبيا قد شمل جماعات إجرامية مسلحة وإرهابيين في سبع دول مجاورة على الأقل، مع وجود حالات موثقة لظهور أسلحة ليبية في صراعات امتدت حتى سوريا وحوض بحيرة تشاد وقدّرت لجنة خبراء الأمم المتحدة أنه "بين عامي 2011 و2023 تدفق أكثر من60 ألف قطعة سلاح ثقيل ومئات الآلاف من الأسلحة الصغيرة بشكل غير مشروع من ليبيا إلى الأسواق الإقليمية ([15]، ص8-10).

المبحث الثالث : العوامل المؤدية الى ارتكاب السلوك الاجرامي لدولتي العراق وليبيا

اولاً . العوامل السياسية : ادى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، وما تلاه من سقوط النظام السابق إلى فراغ أمني كبير. وأدى حل الجيش والشرطة العراقيين إلى انتشار عمليات النهب وارتفاع سريع في معدلات الجريمة ووفر هذا عدم الاستقرار أرضًا خصبة للشبكات الإجرامية لترسيخ وجودها، لا سيما في المناطق التي كانت فيها سيطرة الدولة ضئيلة. وأدت الصراعات على السلطة السياسية بين الطوائف السنية والشيعية والكردية إلى تأجيج الأنشطة الإجرامية على أسس طائفية. وفي المناطق التي تشعر فيها بعض الجماعات الطائفية بالتهميش من قبل الحكومة المركزية، تكتسب الشبكات الإجرامية أحيانًا شرعية كبدائل لتوفير الأمن والفرص الاقتصادية فضلاً عن الفساد في الحوكمة داخل المؤسسات السياسية العراقية إلى تسهيل أشكال مختلفة من الجريمة منه تحويل العقود والموارد الحكومية عبر شبكات المحسوبية يمكن المساس بأجهزة إنفاذ القانون من خلال الرشوة و تُمنح الحماية السياسية أحيانًا للجماعات الإجرامية المتحالفة مع أصحاب السلطة وأدى انتشار الجماعات المسلحة وكثير منها ذو انتماءات سياسية إلى طمس الخط الفاصل بين النشاط السياسي والإجرامي غالبًا ما تسيطر هذه الجماعات على أراضٍ، وتدير مخططات ابتزاز وتشارك في اقتصادات غير مشروعة مع الحفاظ على شرعيتها السياسية من خلال هوياتها الطائفية أو القومية. وسهّلت حدود العراق غير المحكمة مع سوريا وإيران وتركيا ودول مجاورة أخرى نشوء شبكات إجرامية عابرة للحدود الوطنية وغالبًا ما تتجلى التنافسات السياسية الإقليمية من خلال الدعم بالوكالة لمختلف الجماعات المسلحة التي تنخرط في أنشطة إجرامية لتمويل عملياتها فتقاطع هذه العوامل السياسية إلى خلق مشهد إجرامي معقد في العراق، أذ تتشابك الدوافع السياسية والسلوكيات الهادفة إلى الربح والمخاوف الأمنية تشابكًا عميقًا فهذه العوامل والظروف التي عاشها ويعيشها المجتمع العراقي بكل مؤسساته هي عوامل وظروف مناسبة بل ومشجعة على ظهور نشاطات التنظيمات الاجرامية وقيامها بسلوك اجرامي وتخريبي في العراق، بل وهي ايضا مشجعة على بقاءه

واستمراراه لان فيه وجدت الاجواء المناسبة لتكوين هذه الجماعات الاجرامية المنظمة او تواجدها، أذ ان الاختلاف على المصالح وتقسيم الثروات والسطلة وما ولده من عوامل كبت وقهر وعدوان لدى البعض على البعض الآخر ولسنوات بل لعقود عدة بشكل خفي وكامن، مستغل أي فرصة ليعبر فيها عن معاناته ويحل بها مشاكله([16]، ص512).

اما ليبيا فطبيعة الأنظمة السياسية برز الدور القبلي بقوة في أعقاب الثورة الليبية في فبراير 2011 وإسقاط نظام القذافي وانهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة الليبية، اذ تقدمت لتملأ الفراغ الذي خلفه انهيار المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا لتصبح القبيلة هي المتحكم الفعلي في مجريات الأحداث في ليبيا. وأصبحت الفصائل والأحزاب السياسية والميليشيات إلا مجرد واجهة للقبائل الليبية المختلفة والصراع فيما ومع سقوط نظام القذافي وانهيار مؤسسات الدولة الليبية السياسية والأمنية وضعف السلطة المركزية تقدمت القبائل الليبية لملء هذا الفراغ وهو ما جدد التنافس فيما بينها على ملء الفراغ السياسي والأمني الذي خلفه سقوط نظام القذافي ولتحقيق هذا الهدف سعت القبائل الليبية إلى اتخاذ الأحزاب والتيارات السياسية التي برزت على الساحة عقب سقوط نظام القذافي كواجهة سياسية لها وتقديم الدعم اللازم لها بما يمكنها من الحصول على أكبر قدر من التمثيل في مؤسسات الدولة الليبية، ولما كانت ليبيا قد انقسمت إلى تيارين أساسيين: الأول مدني والثاني إسلامي فقد توزعت القبائل الليبية بينهما، وذلك على النحو التالي وهكذا فإن عملية إعادة بناء الدولة الليبية في ظل هذه الأوضاع غير المستقرة تعاني من صعوبات ومعضلات عديدة، انعكست سلبًا على المردود العام لمؤسسات الدولة الليبية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاستقرار وتحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن مما زاد من وتيرة الظواهر السلوك الاجرامية بين صفوفه . فضلاً عن التدخل الأجنبي أذ قامت الجهات الخارجية الداعمة لمختلف الفصائل الليبية بتوفير الأسلحة التي تغذي الشبكات الإجرامية وخلق علاقات بالوكالة تطمس الخطوط الفاصلة بين الجهات السياسية والإجرامية وتعقيد الجهود المبذولة لإنشاء هياكل أمنية موحدة، فضلاً عن تقويض الأزمة السياسية النظام القضائي الليبي بشدة فعملت المحاكم بفعالية محدودة غالبًا ما تخضع مرافق الاحتجاز لسيطرة الجماعات المسلحة بدلاً من سلطات الدولة وانتشار الإفلات من العقاب على الأعمال الإجرامية فأدت هذه العوامل السياسية المترابطة إلى خلق بيئة يزدهر فيها السلوك الإجرامي، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على الأمن داخل ليبيا وفي جميع أنحاء المناطق([17]، ص88-92).

2. العوامل الاقتصادية : تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع العراقي والليبي ذلك أن ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، وكما أن دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع وخاصة جرائم) ([18]، ص1617).

فيما يخص **العراق** تعرض الاقتصاد العراقي لأضرار بالغة جراء العقوبات والحرب وسوء الإدارة" فتجاوز معدل بطالة الشباب في العراق 25% باستمرار منذ عام 2003، مما أدى إلى وجود عدد كبير من الشباب المحرومين من حقوقهم، المعرضين للتجنيد من قبل الشبكات الإجرامية والجماعات المتطرفة "تحولت شبكات التهريب التي تأسست خلال فترة العقوبات بدلًا من أن تختفي بعد عام 2003، أذ أعادت توجيه أنشطتها نحو الاتجار بالنفط والآثار والأسلحة والبشر بإيرادات سنوية تُقدّر بأكثر من (4) مليارات دولار". ففي العراق كانت البنية التحتية النفطية محورًا رئيسا للنشاط الإجرامي و أن عمليات سرقة وتهريب النفط في العراق تُدرّ ما بين (5 و8) مليارات دولار سنويًا أذ تُمثّل عمليات الابتزاز التي تستهدف البنية التحتية النفطية مصدر دخل رئيسا للجماعات الإجرامية المنظمة يواجه العراق معدلات بطالة مرتفعة باستمرار، لا سيما بين الشباب. وتتراوح نسبة البطالة الرسمية حول (16%)، لكن بطالة الشباب أعلى بكثير حوالي 36% ويدفع نقص الفرص الاقتصادية المشروعة الكثيرين نحو الأنشطة غير القانونية كآليات للبقاء أو مصادر دخل بديلة وقد أدى هذا عدم الاستقرار إلى تعطيل التنمية الاقتصادية الطبيعية وخلق بيئات مواتية لازدهار الأعمال الإجرامية

واعتماده على عائدات النفط بشكل كبير التي تُشكل حوالي 90% من دخل الحكومة، مما يُؤدي إلى ضعف في مواجهة تقلبات الأسعار و فساد في توزيع الموارد وتنمية غير متوازنة بين المناطق و تنويع اقتصادي محدود ، فضلاً عن ذلك بالرغم من ثراء العراق بالموارد الطبيعية، لا يزال الفقر منتشرًا على نطاق واسع، أذ يعيش حوالي 25% من السكان تحت خط الفقر. ويمكن أن يُسهم عدم المساواة الاقتصادية بين مختلف المناطق والمجموعات العرقية في دفع السلوك الإجرامي في المجتمعات المحرومة ويعمل قطاع غير رسمي كبير خارج نطاق التنظيم الحكومي، ويُشكل ما يُقدر بنحو 60% من النشاط الاقتصادي. وهذا يُهيئ بيئات تزدهر فيها الجريمة المنظمة وشبكات التهريب والأسواق السوداء ويقوض الفساد المُستشري العمليات التجارية المشروعة ويُستنزف الموارد بعيدًا عن الخدمات العامة وهذا يُتيح فرصًا ومبررات للنشاط الإجرامي، حيث تفقد المؤسسات مصداقيتها. فضلاً عن ذلك ظهور أنشطة إجرامية محددة مرتبطة بعوامل اقتصادية منها شبكات التهريب تستغل فروق الأسعار عبر الحدود والاتجار بالمخدرات يوفر فرص عمل في مناطق محدودة البدائل و الاختطاف من أجل الفدية يستهدف الأثرياء في المجتمعات المنقسمة اقتصاديًا و ابتزاز الشركات يزدهر أذ تكون الحماية الرسمية غير كافية والفساد والرشوة أمران طبيعيان في الأنظمة ذات الأجور المنخفضة في القطاع العام، فكل هذه العوامل الاقتصادية تسهم في تنوع مظاهر السلوك الاجرامي في الدولة ([19]، ص258).

اما في ليبيا تدهور الوضع الاقتصادي الليبي بشكل مماثل بعد عام 2011 أن الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط انكمش بنسبة تزيد عن ٦٦٪ بين عامي 2012 و2016، مع تلاشي فرص العمل في القطاع الرسمي مما دفع العديد من الليبيين نحو الاقتصادات غير الرسمية وغير المشروعة وقد جعل هذا الانهيار الاقتصادي المشاركة في المشاريع الإجرامية أكثر جاذبية من الناحية المالية مقارنةً بالفرص المشروعة المحدودة فضلاً عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا منها مركزًا لعمليات تهريب متنوعة. 978 مليون يورو سنويًا ، ويُنشئ شبكات إجرامية قوية ذات صلات عابرة للحدود الوطنية. وقد ترسّخت هذه الاقتصادات غير المشروعة، مُوفّرةً سبل العيش لشرائح كبيرة من السكان. يتجاوز التنافس على الموارد النفط ليشمل السيطرة على المعابر الحدودية وطرق النقل. و تتنافس الجماعات المسلحة على السيطرة على الأراضي ليس لأسباب أيديولوجية بالدرجة الأولى بل لتأمين الوصول إلى طرق التهريب والإيرادات الاقتصادية، حيث يُحتمل أن تُدرّ السيطرة على معبر حدودي واحد عائدات شهرية بالملايين". هذا التنافس يُحفّز العنف ويُديم انعدام الأمن ([20]، ص64).

3. العوامل الاجتماعية والثقافية

لعل أهم العوامل التي يمكن أنْ تشكل بيئة اجتماعية دافعة للنية نحو السلوك الإجرامي هي الأسرة، المدرسة، العمل، الأصدقاء وبالنسبة إلى الأسرة فإنها تمثل أول وسط اجتماعي في حياة الإنسان لذا تسمى بالوسط الاجتماعي المفروض وهذا الوسط إذا كان سويا نشأ الفرد بشكل سليم، أما إذا كان عكس ذلك فإنه يمكن أنْ يدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي وأهم العوامل الدافعة إلى السلوك الاجرامي التفكك الأسري ، فقدان أحد الأبوين أو غيابهما لفترة طويلة بحيث يؤثر ذلك سلبا على تربية الأبناء لاسيما الأم التي يكون لها دور أساسي في تربية الصغار فضلاً عن كثرة الشجار أو الإدمان على المسكرات والمخدرات أو المعاملة القاسية مما يدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة. فالإعلام يشوش عقول المراهقين ويوجههم وجهة غير صحيحة بعيدا عن الواقع المعاش، تؤثر فيهم الغريزة وتصبح النماذج السيئة هي قدوتهم، وإن المبالغة في تمجيد الجريمة والمجرم وجعل هذا الأخير بطلا يتعاطف معه الجمهور وما يرتبط بذلك من تصويره للمزايا التي يحصل عليها المجرم من وراء جريمته، بدلا من تصويره وهو ينال عقابه عما اقترفه من جرائم. فعدم متابعة المجرم ومعاقبته على أفعاله السيئة يجعل منه بطل الحلقة مما يؤثر في المشاهدون فقد يسعون إلى الوصول إلى منزلة البطل التي وصل إليها مرتكب الجريمة، وهذه المبالغة التي تقوم بها وسائل الإعلام تعطي صورة مزيفة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد مما يخلق لديه نوعا من انعدام التوازن النفسي وما قد يترتب على ذلك من نتائج خطيرة، وإن فقدان الاستقرار ومنه التوازن النفسي يجعل الفرد غير طبيعي فتظهر لديه استجابات غير ملائمة غير مقبولة من طرف المجتمع ([21]، ص169-170).

ان طبيعة الواقع الفكري والثقافي ومستوى الوعي بالظروف الاجتماعية والثقافية لعموم ابناء المجتمع العراقي وليس لخاصته من المثقفين الذين همش وبهمش دورهم في المجتمع فانه ساعد ويساعد على ظهور وبناء الجماعات والمنظمات الاجرامية المنظمة، والتي تتخذ لنفسها اشكالا مختلفة ومسميات مختلفة ومتسترة تحت رايات وشعارات براقة وذات تأثير قوى وفاعل في حياة وواقع الفرد العراقي، مما يسهل استغلاله اوخداعة لتسهيل عمل هذه المنظمات الاجرامية ونشاطاتها الفاسدة في مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي فاصبح بالإمكان استغلال وخداع الافراد في المساعدة في بعض النشاطات الفاسدة لخدمة هذه المنظمات الاجرامية او استغلال مؤسسات معينة في الاعمال الاجرامية والفاسدة كاستغلال قوات الامن والجيش في تصفية بعض الخصوم او الكفاءات، او احداث اعمال الشغب وترويع وترهيب للأفراد والمجتمع او استغلال المؤسسات في عقد صفقات مشبوهة او غير صالحة، أو القيام بمشاريع وهمية او غير ذات اهمية بغية تحقيق ارباح مادية كبيرة وتهريبها الى الخارج او غيرها من النشاطات الفاسدة الاخرى التي غايتها تحقيق الأرباح والمكاسب والحصول على السلطة والثروة والنفوذ من جهة وتحقيق الاضرار والالم والمعاناة والتدمير للفرد والمجتمع العراقي من جهة اخرى من خلال استغلالها لضعف أداء المؤسسات بصورة عامة سواء القانونية او الخدمية او الأمنية وغيرها وعاملة في ذات الوقت على استمرار هذا الضعف في اداء الواجب بالشكل الايجابي المطلوب ففي العراق اشتدت الانقسامات الطائفية بعد عام 2003، مما أثر على التنظيم الإجرامي على أسس طائفية وأن الهويات الطائفية في عراق ما بعد عام 2003 أصبحت أداةً فعّالة في تنظيم عمليات الابتزاز والحماية والمشاريع الإجرامية ، أذ استهدفت الجماعات الضحايا من مختلف الخلفيات الطائفية، وتبرير أنشطتها الإجرامية بحجج الدفاع الطائفي و فقدان المعيل الذكر النساء إلى أوضاع اقتصادية هشة فتواجه الأسر التي تعولها نساء في العراق وضعًا اقتصاديًا غير مستقر ، أذ تشارك بعض النساء على مضض في أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالمخدرات أو الدعارة كاستراتيجيات للبقاء في ظل غياب شبكات الأمان الاجتماعي و نشأت أجيالٌ لا تعرف سوى الحرب وعدم الاستقرار فتغيرت جذريًا الأعراف الاجتماعية المتعلقة بقبول القوة ، أذ نشأ الشباب في بيئات يُمثل فيها العنف وسيلةً أساسيةً لحل النزاعات وتحقيق التقدم الاقتصادي ([22]، ص512).

اما طبيعة العوامل الاجتماعية والثقافية في المجتمع الليبي لا تزال الانتماءات القبلية ذات أهمية جوهرية للتنظيم الاجتماعي والشبكات الإجرامية وتوفر الشبكات القبلية في ليبيا الأساس التنظيمي للعديد من عمليات التهريب، أذ يوفر التضامن القبلي الحماية من سلطات إنفاذ القانون ويعزز الثقة في المعاملات غير المشروعة". وقد تكيفت هذه الهياكل الاجتماعية مع بيئات ما بعد الصراع، مع احتفاظها بتأثيرها على التنظيم الإجرامي وشهدت ليبيا تطبيعًا مماثلًا للعنف وانتشرت الأسلحة على نطاق واسع وانهيار المؤسسات القانونية قد غيّرا المواقف الثقافية تجاه استخدام القوة، أذ يُنظر إلى العنف بشكل متزايد كوسيلة مشروعة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وقد أدى هذا التحول الثقافي إلى خفض الحواجز أمام المشاركة في الأنشطة الإجرامية العنيفة فشهدت تحولات مماثلة، وإن كانت بمظاهر مختلفة. واستغلال الشبكات الإجرامية النساء والفتيات بشكل متزايد في بيئة الصراع الليبية ، أذ تستهدف عمليات الاتجار بالبشر الفئات الضعيفة من النساء على وجه التحديد فتمثل هذه الديناميكيات الجنسانية المتغيرة بُعدًا مهمًا في الجريمة بعد الصراع ([23]، ص12).

ثانياً. آثار مظاهر السلوك الاجرامي في العراق وليبيا :

1. الآثار السياسية: لقد قوّض السلوك الإجرامي شرعية الدولة بشكل كبير في كلٍّ من العراق وليبيا اختراق الشبكات الإجرامية لمؤسسات الدولة قد قوّض ثقة الجمهور في هياكل الحوكمة وسيادة القانون ويؤدي هذا التآكل في الثقة إلى دورة يلجأ فيها المواطنون إلى جهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك الجماعات الإجرامية، للحصول على الخدمات الأساسية والأمن ([24]، ص14) . اما في ليبيا الحوكمة الإجرامية أصبحت أمرًا طبيعيًا في العديد من المناطق ، أذ أنشأت الجماعات المسلحة مؤسسات موازية تُنافس هياكل الدولة الرسمية، بل وتتفوق عليها في كثير من الأحيان هذا التنافس على الشرعية يُقوّض جهود بناء الدولة والتحول الديمقراطي بشكل جذري لقد شوّه التسلل الإجرامي للعمليات السياسية التطور الديمقراطي في كلا الدولتين يشير المجلس الأوروبي للعلاقات

الخارجية إلى أنه "في ليبيا، سيطر المجرمون فعليًا على أجزاء كبيرة النظام السياسي مستخدمين العنف والفساد للتأثير على نتائج الانتخابات والقرارات السياسية تُنشئ هذه الديناميكية أنظمة حوكمة تُعطي الأولوية للمصالح الإجرامية على المصلحة العامة ([25]، ص102).

2. **الآثار الاقتصادية**: نمت الاقتصادات الإجرامية لتمثل أجزاءً كبيرة من إجمالي النشاط الاقتصادي في كلا الدولتين ويقدر البنك الدولي أن "الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وغير المشروعة تُشكل حوالي 65% من اقتصاد ليبيا و40% من اقتصاد العراق تُحوّل هذه الاقتصادات الموازية الموارد عن القنوات المشروعة وتُقوّض الاستقرار المالي العراق يخسر ما يُقدّر بـ 15-20 مليار دولار سنويًا بسبب أشكال مُختلفة من الجرائم الاقتصادية، وهو ما يُمثل قرابة 10% من ناتجه المحلي الإجمالي وبالمثل يُفيد صندوق النقد الدولي بأن "عجز الموازنة الليبية قد تفاقم بسبب الاستيلاء الإجرامي على عائدات النفط وانتشار التهرب الضريبي المُسهّل بالفساد. فضلاً عن ان السلوك الإجرامي يُهيئ بيئات معادية للاستثمار المشروع ووفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي فإن الفساد المستشري والمخاوف الأمنية المتعلقة بالنشاط الإجرامي تُعدّ من أبرز عوامل ردع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من العراق وليبيا وان رواد الأعمال المحليين في العراق غالبًا ما يذكرون مدفوعات الحماية للجماعات الإجرامية وابتزاز الميليشيات كتكاليف تشغيلية كبيرة تُقوّض استمرارية الأعمال وفي ليبيا، أن الاستيلاء الإجرامي على القطاعات الاقتصادية الرئيسة قد خلق ممارسات احتكارية تُعيق المنافسة والابتكار([26]، ص3).

3. **الآثار الاجتماعية**: أن "تطبيع السلوك الإجرامي قد أدى إلى تآكل الثقة بين الأفراد والروابط المجتمعية في العراق لا سيما عبر الانتماءات الطائفية ، أذ استغلت الشبكات الإجرامية الهويات القبلية والمناطقية وأن "الجماعات الإجرامية استغلت التوترات التاريخية بين المجتمعات المحلية وفاقمتها لتسهيل عملياتها وفرض سيطرتها الإقليمية ويزيد هذا الدور من تفتيت المجتمعات المنقسمة أصلًا، فضلاً عن ان العنف الإجرامي ساهم بشكل كبير في النزوح في كلا الدولتين ، وان الأنشطة الإجرامية بما في ذلك عمليات القتل المستهدف والابتزاز والسيطرة الإقليمية من قبل الجماعات المسلحة، كانت من الأسباب الرئيسية للنزوح لدى 37% من النازحين داخليًا في العراق ، اما بالنسبة لليبيا أن العنف الإجرامي ضد السكان المحليين قد أدى إلى نزوح داخلي في حين تستفيد الشبكات الإجرامية في الوقت نفسه من تسهيل الهجرة غير النظامية ، أذ يُصبح النزوح مصدر دخل للجهات الإجرامية (27، ص12) .

4. **التأثيرات الثقافية**: أدى التعرض المطول للسلوك الإجرامي إلى تطبيع العنف في كلا الدولتين و أن الصراع المطول والحوكمة الإجرامية في العراق قد خلقا أجيالًا يُنظر إليها على أنها العنف وسيلة مشروعة لحل النزاعات والوصول إلى الموارد، اما "في ليبيا ما بعد القذافي أصبح العنف الإجرامي جزءًا لا يتجزأ من الممارسات والتوقعات الاجتماعية، لا سيما بين الشباب ذوي الفرص الاقتصادية المحدودة. فضلاً عن ان الأساليب الاجرامية استهدفت الشبكات الإجرامية التراث الثقافي الغني لكلا الدولتين ، أذ قامت جماعات الجريمة المنظمة بنهب المواقع الأثرية في العراق بشكل ممنهج ، أذ يُقدر عدد القطع الأثرية التي سُرقت بشكل غير قانوني من الدولة منذ عام 2003 بنحو (15) ألف قطعة، اما في ليبيا ان الشبكات الاجرامية استغلت الفراغ الأمني لنهب المتاحف والمواقع الأثرية، أذ ظهرت القطع الأثرية في الأسواق السوداء الدولية لا يمثل هذا الاتجار جريمة اقتصادية فحسب، بل تدميرًا للهوية الثقافية والمعرفة التاريخية (28، ص15).

5. **التأثيرات الأمنية** : لقد تلاشت الحدود الفاصلة بين المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية بشكل كبير في كلا الدولتين وان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

داعش تمثلت أجزاءً كبيرة من عملياته من خلال أنشطة إجرامية بما في ذلك تهريب النفط والابتزاز والخطف والاتجار بالآثار ، اما في ليبيا ان المنظمات الإرهابية تحافظ على علاقات تكافلية مع الشبكات الإجرامية ، أذ تتشارك معها طرق التهريب وآليات غسل الأموال، وأحيانًا الأفراد ويخلق هذا الارتباط بين الجريمة والإرهاب تحديات أمنية معقدة تعجز مناهج مكافحة الإرهاب التقليدية عن معالجتها، فضلاً عن التسلل الإجرامي أدى إلى تقويض المؤسسات الأمنية في كلا الدولتين ،وأن الفساد داخل قوات الأمن العراقية سهّل الأنشطة الإجرامية، مع وجود حالات موثقة لضباط، اما في ليبيا ان العديد من وحدات الأمن الرسمية تربطها علاقات مباشرة بالشبكات الإجرامية وتحمي الأنشطة غير المشروعة بدلاً من مكافحتها يُقوّض هذا الفساد بشكل جذري فعالية قطاع الأمن وثقة الجمهور في توفير الأمن للدولة ([29]، ص72-80).

النتـــــــائج :

1. انتشار الجريمة ومظاهرها بمستويات عالية، أذ احتل العراق المرتبة الثامنة عالميًا في مؤشر الجريمة المنظمة عام 2023 ومن أكثر الجرائم انتشارًا في العراق الإرهاب شكل 33.9% من إجمالي الجرائم في الدولة والسرقة بنسبة 17.1% والمخدرات بنسبة 7.1% ، بينما تعاني ليبيا من ارتفاع حاد في الجرائم بسبب الفراغ الأمني بعد 2011 ومن اكثر الجرائم انتشاراً هي تهريب الأسلحة بنسبة 78.3% من اجمالي الجرائم و انتهاكات جرائم الحرب بنسبة 14.7% وانهيار سد درنة 4.2%.

2. اتضح هناك مظاهر متعددة للسلوك الإجرامي في العراق وليبيا ، ففي العراق تنوع السلوك الاجرامي الى الجريمة المنظمة والميليشيات المسلحة والفساد المالي والإداري والاختطاف والابتزاز وتهريب المخدرات ، اما في ليبيا تعددت المظاهر الاجرامية الى تهريب البشر والمهاجرين وسرقة النفط وتهريب وانتشار الأسلحة .

3. يظهر من خلال البحث ان هناك عوامل مؤثرة على السلوك الاجرامي لكلتا الدولتين منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ففي العراق أدى انهيار الدولة المركزية بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003 وتنظيم داعش الإرهابي عام 2014 وارتفاع البطالة بين الشباب والاعتماد على القطاع غير الرسمي ، فضلاً عن التفكك الاسري وضعف المؤسسات التعليمية وتأثير الاعلام في التطبيع ، اما في ليبيا ظهور الازمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا في عام 2011 و التدخلات الخارجية وتأثير الميليشيات المسلحة وحالات الفقر والجوع بين صفوف المجتمع الليبي وظهور النظام القبلي في الدولة .

4. بين البحث ان مظاهر السلوك الاجرامي لكلتا الدولتين تركت آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين صفوف المجتمع العراقي والليبي ، أدى السلوك الاجرامي الى تقويض شرعية الدولتين وضعف سيادة القانون وخسائر كبيرة في الناتج المحلي في العراق وعجز الموازنة في ليبيا ، فضلاً عن تآكل الثقة بين الأفراد وزيادة النزوح الداخلي لكلتا الدولتين وتداخل الجريمة المنظمة مع الإرهاب مثل تنظيم داعش الإرهابي في العراق.

المقترحـــــــات :

1. تعزيز التعاون الأمني الإقليمي والدولي من خلال إنشاء آليات مشتركة بين العراق وليبيا والدول المجاورة لمكافحة الجريمة المنظمة، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر، فضلاً عن تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول لتعقب الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

2. إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية لكلتا الدولتين ويتم ذلك بالعمل على تدريب وتأهيل القوات الأمنية والقضائية لمواجهة الجريمة المنظمة والفساد وتعزيز استقلالية القضاء ومحاربة الفساد داخل المؤسسات الحكومية وإنشاء محاكم متخصصة للنظر في قضايا الجريمة المنظمة والفساد.

3. معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لكلتا الدولتين من خلال تنفيذ برامج تنموية تستهدف المناطق الأكثر فقرًا وبطالة مثل إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة لخلق فرص عمل و تعزيز التوعية المجتمعية حول مخاطر الجريمة والمخدرات عبر الحملات الإعلامية والبرامج التعليمية ودعم الفئات الضعيفة (مثل النازحين والأسر الفقيرة) لتحسين ظروفهم المعيشية.

4. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية لكلتا الدولتين بتفعيل القوانين الرادعة ضد الفساد وضمان محاسبة المسؤولين الفاسدين و تعزيز

الشفافية في إدارة الموارد العامة، خاصة في قطاع النفط وإنشاء هيئات رقابية مستقلة لمتابعة الإنفاق الحكومي.

5. نزع السلاح وإعادة إدماج الميليشيات من قبل الحكومة لكلتا الدولتين وذلك بتنفيذ برامج نزع سلاح الميليشيات وإعادة تأهيل أفرادها وإدماجهم في المجتمع وتعزيز سيطرة الدولة على المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

6. تعزيز التوعية الثقافية والأمنية لكلتا الدولتين من خلال إدراج برامج التوعية بمخاطر الجريمة والعنف في المناهج التعليمية و التعاون مع المؤسسات الدينية والمجتمعية لتعزيز قيم التسامح والعدالة. فضلاً عن دعم المجتمع المدني والإعلام للقيام بدور فعال في مراقبة ومكافحة الجريمة استخدام الإعلام لتسليط الضوء على نجاحات جهود مكافحة الجريمة وتشجيع المشاركة المجتمعية.

7. حماية الحدود ومراقبة النقاط الساخنة لكلتا الدولتين وذلك بتعزيز المراقبة الأمنية على الحدود لمنع تهريب الأسلحة والمخدرات واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة المراقبة الإلكترونية لتتبع الأنشطة الإجرامية.

المصـــــادر:

1. ابن منظور، لسان العرب المجلد الثاني عشر، لبنان ، دار بيروت للطباعة والنشر 1959 .
2. شكري ، علياء ، سوسيولوجيا السلوك الإنساني ، ط1 ، دار النهضة العربية،، لبنان ، 2010.
3. ابن منظور ، معجم لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، 1997.
4. محمد ، عوض ، مبادئ علم الاجرام ، ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993.
5. نجاة ، ساسي هادف ، السلوك الاجرامي وعلاقته بأزمة الهوية لدى المراهق ، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية بحوث ودراسات ، المجلد 9، العدد 2، 2022.
6. الدوسري ، موسى مفرج آل هدران ، العوامل المؤدية الى جرائم العنف لدى الاحداث الجانحين في دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010.
7. دسوقي ، رمضان علي عبد الكريم ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجرائم الاقتصادية ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، العدد 38، الإصدار 2.
8. ساحي ، فوزية ، عبد القادر بو كابوس ، ظاهرة الجريمة المفهوم والأسباب والاشكال ، مجلة أبحاث ، المجلد 7، العدد 1، 2022.
9. الشاوي ، سمية ، دوافع السلوك الاجرامي لدى المراهق الجانح دراسة عيادية لثلاث حالات بالمركز المتعدد الخدمات لرعاية الشبيبة بور قلة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2020.
10. القهوجي ، علي عبد القادر ، علم الاجرام وعلم العقاب ، القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1986.
11. الخطيب ، خلف ، سياسات الميليشيات في عراق ما بعد 2003: صعود الحوكمة الإجرامية، مجلة سياسة الشرق الأوسط، المجلد 4 ، العدد 25، 2018.
12. تقرير الشرق الأوسط، مجموعة الأزمات الدولية، الاختطاف والابتزاز في العراق المعاصر، رقم 241، 2023.
13. السعيدي ، حسن مشتاق ، ممرات تهريب المخدرات عبر العراق ، مجلة أمن الشرق الأوسط ، المجلد2 ، العدد18 ، 2022، .
14. تقرير المنظمات الدولية، شبكات تهريب المهاجرين في ليبيا، 2023.
15. المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، تقييم الأثر الاقتصادي لتهريب الوقود، 2023.
16. داخل ، ريسان عزيز ، الجريمة المنظمة والفساد في العراق ، مجلة كلية الآداب ، العدد 89، الجامعة المستنصرية ، 2017.
17. سيد رمضان ، زينب عبد العال ، ازمة الدولة في ليبيا دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة كلية الآداب ، العدد 25، جامعة بورسعيد ، 2023.
18. ساتي ، اميرة محمود إبراهيم ، النظرة الاجتماعية للجريمة والمجرم وانعكاسها على السلوك الاجرامي في المجتمع ، مجلة

كلية الشريعة والقانون ، العدد 26، ج2، جامعة دقهلية ، 2023.

19. الخفاجي، محمد ، الحرب كوسيلة لصعود وانهيار مجتمع تسيطر عليه الدولة: حالة العراق ، مطبعة جامعة كاليفورنيا ، 2018.
20. بن كيان، لاشر ، االنخب المحلية الليبية وسياسات بناء التحالفات، مجلة السياسة المتوسطية، المجلد 1، العدد 21، 2016.
21. حسناوي ، حيزية ، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة باجي مختار ، 2012.
22. داخل ، ريسان عزيز ، الجريمة المنظمة والفساد في العراق ، مجلة كلية الآداب ، العدد 89، الجامعة المستنصرية ، 2022 .
23. ميكاليف .م. وريتانو، تجارة مكافحة تهريب البشر والهدف السياسي النهائي في ليبيا، معهد الدراسات الأمنية، 2017 .
24. تقرير الفساد العالمي ، مؤشرات مدركات الفساد : تحليل حالة العراق ، منظمة الشفافية الدولية ، 2023 .
25. قرطاس ، محمد ، انتشار الأسلحة من ليبيا الى الصراعات الإقليمية، تقرير خاص لمسح الأسلحة الصغيرة ، 2019.
26. صندوق النقد الدولي، التحديات المالية في الدول الهشة، التوقعات الاقتصادية الإقليمية ، 2023.
27. مركز رصد النزوح الداخلي، دوافع النزوح في الدول المتضررة من النزاع ، 2023.
28. تقرير المجلس الدولي للمتاحف، الاتجار بالتراث الثقافي من مناطق النزاع ، 2021.
29. الصايغ ،محمد سعد، فساد قطاع الامن في العراق وليبيا ، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 2021